



مدخل

يعيش الجنوب السوري اليوم حالة من التوتر على وقع احتمالين لإنهاء الحراك الثوري العسكري فيه، الاحتمال الأول: ويتمثل بالعمل العسكري الشامل مع تزايد حشود النظام في محافظتي درعا والقنيطرة والقصف المكثف بالطيران على بلدات درعا، وما يقابلها من استعدادات عسكرية لفصائل المعارضة المسلحة للتوحد والتحصين والتأهب لمعركة مرتبطة ببدأت ملامحها تلوح باشتباكات متفرقة في محافظة درعا. بينما يتمثل الاحتمال الثاني: في تسوية سلمية نسبياً لملف الجنوب السوري تتحقق مصالح الفاعل الإقليمية والدولية ذات العلاقة، وتشمل عودة مؤسسات النظام إلى درعا والقنيطرة وقواته إلى حدودهما مع الأردن وإسرائيل، الاحتمال الذي تبدو في ظله إيران وفصائل المعارضة السورية هما الخاسر الأكبر، فالأولى ستسحب ميليشياتها من المنطقة بموجب التسوية، والثانية قد تسلم سلاحها المتوسط والثقيل لتحول إلى شرطة محلية داخل البلدات.

وعلى الرغم من الحشود والتحركات العسكرية للأطراف المحلية؛ إلا أن طبيعة حراك وتعاطي الأطراف الدولية والإقليمية المعنية بوضع الجنوب السوري يشير، حتى الآن، إلى أن خيار التسوية هو المرجح، وإن كان من بوابة الضغط العسكري المحدود. حيث تسعى الدول الضامنة لاتفاق خفض التصعيد في الجنوب السوري إلى صياغة تفاهم يجنب الأطراف المحلية (المعارضة والنظام) المواجهة الشاملة، ويضمن حماية أمن كلّ من الأردن وإسرائيل، وللذان تشكل مصالحهما المحرك الرئيس للحراك الدبلوماسي حول الجنوب. وهنا يظهر الأردن كقاسم مشترك أكبر بين كل تلك الأطراف بما فيها النظام السوري وإيران، إذ أن تصريحات إيران بعدم نيتها المشاركة بأي عمل عسكري في الجنوب السوري صدرت من الأردن على لسان سفيرها في عمان، وكذلك جاءت التصريحات السابقة للنظام السوري بعدم الحاجة للعمل العسكري في الجنوب

على لسان القائم بأعماله في الأردن، الأمر الذي يعطي مؤشراً بأن الأردن أصبح النقطة التي تتقاطع فيها جميع خيوط اللعبة في الجنوب السوري؛ عبر دور الوساطة التي يقوم بها بين جميع الأطراف المحلية والإقليمية والدولية، وهو ما يعد تحولاً هاماً في الدور الأردني اتجاه الملف السوري لناحية بداية الانفتاح على النظام السوري وإيران، والحياد بينهما وبين المعارضة السورية، واحتمالية انسحاب هذا الحياد الأردني على الصراع الخليجي الإيراني. لذا فمن الضروري لفهم ما يجري في الجنوب السوري قراءة الموقف الأردني وتحولاته في ظل الظروف الإقليمية والداخلية التي يعيشها الأردن، والتي تشكل الدوافع وراء قبوله بعودة قوات النظام السوري إلى حدوده.

وعليه تحاول هذه الورقة قراءة تطور الموقف الأردني وتحولاته من الملف السوري بشكل عام والجبهة الجنوبية خاصة، في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية في المنطقة، والتي مثلت دوافع لصياغة مواقف جديدة للمملكة الهاشمية، وذلك سعياً لاستشراف أثر تلك التحولات على مستقبل المنطقة الجنوبية من سورية وفاعليها المحليين (معارضة، نظام)، وسط تعقيد مصالح اللاعبين الدوليين والإقليميين فيها.

أولاً: الأردن والثورة السورية

لم تكن العلاقة بين المملكة الأردنية الهاشمية ونظام الأسد قبل انطلاق الثورة السورية جيدة على أكمل وجه، ويرجع ذلك لطبيعة الاصطفاف الإقليمي الناشئ بعد تعاظم الدور الإيراني في العراق عام 2004، حيث كانت عمان ضمن محور الاعتدال (مصر، الأردن، السعودية) مقابل ما أطلق عليه محور المقاومة (سوريا، إيران، العراق)، والذي حذر على أثره الملك عبد الله الثاني من هلال شيعي يمتد من طهران إلى سواحل المتوسط، لستمر العلاقة بين النظامين في السير على قدمي التبادل التجاري والمصالح الاقتصادية المشتركة وسط فتور سياسي بين البلدين. ومع اندلاع الثورة السورية 2011 مرت السياسة الأردنية تجاه الملف السوري بمحطات وتحولات مختلفة، ساهمت في صياغتها عدة متغيرات محلية وإقليمية ودولية، ويمكن إجمالها بخمس مراحل:

المرحلة الأولى: المراقبة والحذر

مع اندلاع الثورة السورية في 15 آذار/مارس 2011 سادت السياسة الأردنية حالة من الارتباك في التعاطي مع الحدث السوري، فكانت حذرة وأقرب للنأي بالنفس، واقتصر الدور الأردني خلالها على استقبال اللاجئين والجنود المنشقين وتمرير بعض الرسائل التي تنتقد نظام الأسد عبر مقابلات الملك عبد الله الثاني مع الإعلام الغربي. وبعود هذا الحذر الأردني لمجموعة أسباب أبرزها؛ سياسة الأردن الاحتوائية لارتفاعات موجة الربيع العربي، بالإضافة للموقف الدولي المتردد والذي لم يبدِّ أي حسم تجاه دمشق قبل التصعيد الأمريكي السعودي في آب/أغسطس 2011، إضافة لما طرأ من انقسامات في تلك الفترة بين المؤسسة السياسية والأمنية الأردنية حول الرهان على بقاء الأسد في السلطة ونجاح الثورة السورية.

المرحلة الثانية: الاعتراف بالمعارضة

في العام 2012 بدت السياسة الأردنية أكثر تقدماً، وتجلى ذلك ببدايةً في استقبال المؤسسة الأمنية الأردنية لوفد من الإخوان المسلمين السوريين، في يناير 2012، بعد قطيعة دامت 12 عاماً، وبعدها بأشهر استضافت رئيس الوزراء السوري المنشق، رياض حجاب. ثم انتقلت عمان لترجمة مواقفها السياسية إلى تحركات دبلوماسية ضمن الحراك العربي الرسمي سعياً لتحسين ظروف المعارضة السورية؛ وذلك باعترافها بالائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية ممثلاً شرعاً للشعب السوري في بدأة عام 2013، ثم التصويت في قمة الدوحة على نزع مقعد الجامعة العربية من النظام السوري. حيث

بدا في تلك المرحلة التوافق الأمني السياسي أكثر ترابطاً وأكثر حسماً تجاه نظام الأسد.

المرحلة الثالثة: البحث عن تحالفات دولية

على الرغم مما بدا حسماً للموقف الأردني خلال العام 2013 ورهاناً على رحيل الأسد، إلا أن سياسة المملكة أدخلت بعدها إضافياً في حساباتها تجاه سورية، فبالإضافة لمعالجة مشكلة الأسد أخذت عمان تراقب تطور أعمال قوى الثورة وما بدأت تفرزه من تفاعلات عسكرية على حدودها واحتمالية ارتداداتها عليها. فانتقلالأردن بسياساته خلال هذه الفترة إلى مرحلة التدخل غير المباشر، فكان أن اتبع سياسة ضبط المعارك بما يحافظ على أمن حدوده وذلك عبر التنسيق مع بعض الفصائل وتدريب ودعم بعضها الآخر. ثم دخلت المملكة بداية العام 2014 بـ"الستين" الذي تقاده الولايات المتحدة الأمريكية ضد الإرهاب، لمشاركة في نهاية العام بما يسمى غرفة تنسيق عمليات "الموك" والتي تأسست في أكتوبر 2014 لمتابعة معارك الجبهة الجنوبية، وضمن تلك الفترة استطاعت الغرفة ضبط بعض المعارض ودعم أخرى بطريقة نوعية أحدثت تقدماً كبيراً على حساب قوات النظام وحفظت إلى حد ما المصالح الأردنية، والتي بدت أكثر جرأة خلال تلك الفترة من خلال السعي للسيطرة غير المباشرة على المعابر الحدودية والتي استطاع من خلالها الأردن تعديل الوضع الاقتصادي الداخلي عبر تأمين المحاصيل الزراعية القادمة من سهل حوران (مناطق المعارضة)، إضافة لضبط الحدود.

المرحلة الرابعة: البحث عن نفوذ

خلال المرحلة السابقة لعب الأردن دوراً مهماً في إدارة الجبهة الجنوبية من سورية مستغلاً خلافات الفاعلين الإقليميين والإدارة التنافسية للملف السوري بين (تركيا، قطر، السعودية). ومع حلول العام 2015 بدأت تلوح في الأفق ملامح تنسيق إقليمي مشترك بين تلك الدول، لتعكس إحدى نتائج هذا التقارب على الأرض السورية بشكل غير مباشر بتشكيل جيش الفتاح في آذار/مارس من نفس العام، بينما ميدانياً زادت فاعلية جبهة النصرة على حدود الأردن الجنوبية، إضافة إلى تمدد خطر تنظيم الدولة على حدوده الشرقية من جهة العراق، خصوصاً بعد أن أوصل التنظيم للأردن رسالة واضحة بـ"نفجیر معبر طريبيل" على الحدود الأردنية العراقية في 25 نيسان 2015.

بدأ الأردن خلال هذه المرحلة بالبحث عن فاعلية أكبر في الجنوب السوري، وأمام تلك المتغيرات المتتسارعة والتفاعلات الإقليمية والدولية وانعكاساتها التي لم تعد تقصر على أمن المملكة، وإنما ستطال حدود إسرائيل التي تنسق مع الأردن أمنياً؛ كان الإعلان المفاجئ عن نية المملكة تسليم العشائر السنّية في سورية والعراق، والذي أفضى إلى تشكيل "جيش أحرار العشائر" في سورية المدعوم من غرفة "الموك"، حيث تحصر مهمته في حماية الحدود السورية/الأردنية شرقي محافظة السويداء على امتداد الشريط الحدودي، دون محاربة النظام السوري.

المرحلة الخامسة: النكوص

يمكن من خلال استعراض مراحل الدور الأردني في الملف السوري؛ اعتبار هذا الدور متفاعلاً مع التطورات الميدانية والمواقف الإقليمية الدولية، وليس فاعلاً بذاته. فمع تفاقم الأزمة الإنسانية في سورية، وتزايد أعداد اللاجئين اقترح الأردن إقامة منطقة آمنة على حدوده على غرار المقترن التركي، ولكن المقترن الأردني لم يلق آذاناً صاغية دولياً، الأمر الذي دفع الأردن إلى إغلاق حدوده مع سورية لوقف تدفق اللاجئين؛ لتشكل بذلك مناطق عازلة على الحدود الأردنية السورية تتمثل بمخيم الركبان (70 ألف لاجئ) والحدلات (10 آلاف لاجئ). ثم ومع تغير المواقف الدولية والإقليمية اتجاه نظام الأسد بعد التدخل الروسي وتغيير موازين القوة على الأرض لصالح النظام؛ بدأ الموقف الأردني بالمقابل باتخاذ "منحي إيجابي" اتجاه

نظام الأسد، على حد تعبير الناطق باسم الحكومة الأردنية ورئيس الأركان الأردني، واللذان أرسلا رسائل ودية عبر تصريحات إعلامية لنظام الأسد الذي قابلها برسائل مماثلة على لسان بثينة شعبان، حيث تسربت معلومات عن وساطة روسية بطلب أردني لفتح قنوات للتواصل والتنسيق الأمني مع النظام السوري، وهو ما حدث فعلاً حيث زار الأردن عدة وفود أمنية سورية، إضافة إلى الدور الأردني في إنجاح مسار أستانة والوساطة بين الولايات المتحدة وروسيا للوصول إلى اتفاق خفض التصعيد في الجبهة الجنوبية، ثم حل جيش "أحرار العشائر" وتسليم عدد من المخافر الحدودية لنظام الأسد؛ لينتقل في العام 2018 التنسيق الأمني مع النظام إلى بوادر انفتاح اقتصادي عبر زيارة وفد من غرفة صناعة الأردن لدمشق.

كل تلك المؤشرات تدل على تحول واضح في الموقف الأردني تجاه النظام السوري، وأن العلاقات الأردنية مع النظام قد تجاوزت مرحلة كسر الجليد باتجاه العودة تدريجياً، وهو ما يتربّط عليه بالضرورة تصفية وضع الجبهة الجنوبية، الأمر الذي يصب في مصلحة الطرفين لناحية تأمين الحدود وإعادة فتح المعابر بالنسبة للأردن، وتوسيع سيطرة النظام على مساحات جديدة من الأرض واستعادة علاقاته مع الدول العربية كمقدمة لتعويمه. ليبقى السؤال حول دوافع هذا التحول وأثره على الأردن والمنطقة الجنوبية من سورية.

ثانياً: دوافع التحول (خيار أم اضطرار؟)

يتشكل الموقف الأردني من الثورة السورية بجملة محددات، منها ما هو داخلي كالمحددات الأمنية والاقتصادية، ومنها ما هو خارجي يتجاوز سورية إلى الوضع الإقليمي وتعقيداته التي تلقي بظلالها على الأردن، وبخاصة فيما يتعلق بالأزمة الخليجية وتشكل محاور جديدة في المنطقة، وما حملته تلك التحوّلات من تغييرات في المواقف الإقليمية والدولية اتجاه نظام الأسد، الأمر الذي يضع الأردن في قلب العاصفة ويدفعه باتجاه محاولة اتخاذ موقف حيادي من جميع الملفات التي قد تمسّ أمنه القومي وعلى رأسها الأزمة السورية بشقيها الداخلي (معارضة ونظام) والإقليمي (إيران والخليج)، وأبعد من ذلك إلى بعدها الدولي (الولايات المتحدة وروسيا) مدفوعاً بالمحددات التالية:

محددات أمنية

لا يقتصر أثر الحرب الدائرة في سورية منذ سبع سنوات على ملف اللاجئين فقط، بل تعداده إلى تهديدات أمنية متعددة طورت تبعاً لتطور مراحل الصراع والأطراف المنخرطة فيه، الأمر الذي جعل الأردن ينخرط بشكل مباشر في الصراع السوري عبر الدعم اللوجستي لفصائل الجبهة الجنوبية، بالإضافة إلى تحوله لقاعدة لوجستية لعمليات التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة بقيادة الولايات المتحدة، حيث كان الأردن من أوائل الدول المنضوية في التحالف. بالمقابل ساهم هذا الانخراط الأردني في الصراع السوري بنقل التهديدات الأمنية من الحدود إلى الداخل الأردني؛ إذ شهد الأردن عدة عمليات إرهابية كان أبرزها:

هجوم الكرك في 18 ديسمبر 2016: حيث هاجم مسلحون، بعض مواقع التمركز الأمني في محافظة الكرك، جنوبى البلاد، ثم تحصنوا داخل قلعة الكرك التاريخية، وتبادلوا إطلاق النار مع قوات الأمن التي هرعت إلى المكان، مما أسفر عن سقوط 10 قتلى بينهم 7 رجال أمن وسائحة كندية وإصابة 28 آخرين.

هجوم البقعة في 6 يونيو 2016: حيث هاجم مسلح مركزاً للمخابرات الأردنية قرب مخيم البقعة شمال عمان، وأوقع الهجوم 5 قتلى من عناصر المخابرات.

هجوم مخيم الركبان في 21 يونيو 2016: حيث وقع انفجار بالقرب من مخيم الركبان للاجئين السوريين قرب الحدود

الأردنية، أسف عن مقتل 6 عسكريين أردنيين.

خلية إربد في 2 مارس 2016: حيث قتل ضابط أردني و 7 متطرفين في تبادل لإطلاق النار بمدينة إربد شمالي الأردن، فيما أطلق عليها "خلية إربد".

أما على مستوى الحدود السورية، فيواجه الأردن خطراً أمنياً مزدوجاً يتمثل بـ:

تنظيم الدولة: حيث يسيطر "جيش خالد بن الوليد" التابع لتنظيم الدولة، والذي أُعلن عن ولادته في مايو/أيار 2016، عبر اتحاد ثلاث فصائل إسلامية: (لواء شهداء اليرموك، جيش الجهاد، حركة المثنى الإسلامية)، على منطقة وادي اليرموك في ريف محافظة درعا، الأمر الذي يخلق تهديداً أمنياً للأردن من ناحيتين رئيسيتين: أولهما: تتعلق بقدرة التنظيم على توجيه هجمات ضد قوات حرس الحدود الأردنية باتباع أسلوب الكَرْ والفرِّ، وهو ما يفرض نمطاً من معارك الاستنزاف التي يمكن أن تنقل كاهل الجيوش النظامية. وثانيهما: إمكانية أن تشَكِّل هذه البؤر مراكز جذب لعناصر جديدة من تنظيم الدولة خصوصاً من المناطق التي يفقد السيطرة عليها في العراق وسوريا. وفي ظل العدد الكبير من الأردنيين الملتحقين بصفوف تنظيم الدولة (يصل العدد إلى 2500 تقريباً)، والذين قد يفضلون الانتقال إلى مراكز قريبة من الحدود الأردنية لتسهيل عملية التسلل وتنفيذ عمليات بالعمق الأردني.

المليشيات الشيعية: لطالما كان التمدد الإيراني في المنطقة أحد أبرز الهواجس الأردنية، حيث كان الملك عبد الله أول من حذر مما يسمى "الهلال الشيعي" في العام 2004 بعد سقوط النظام العراقي، لذلك يشكل انتشار المليشيات الإيرانية في البابادية السورية بحجة حرب تنظيم الدولة، إضافة لوجودها على الحدود الأردنية في العراق بذات الحجة تهديداً للأمن القومي الأردني، خصوصاً مع محاولات إيران التمدد داخل الجنوب السوري (درعا، القنيطرة) بهدف إقامة قواعد دائمة على غرار الجنوب اللبناني.

محددات اقتصادية

تعتبر الاحتجاجات ذات المنشأ الاقتصادي التي يشهدها الأردن اليوم انعكاساً للضغوط الاقتصادية التي تعيشها المملكة الهاشمية، حيث يقاسي الأردن أزمة اقتصادية مزمنة تعود بدايتها للعام 1988 ولا تزال آثارها بارزة حتى الآن. وازدادت وتيرتها مع الأعباء التي زادت عليه مع انتلاع موجة الربيع العربي، مروراً بالأحداث الإقليمية والدولية التي انعكست عليه بشكل سلبي. فالاقتصاد الأردني يعتمد فقط على قطاع الخدمات والتجارة والسياحة، وبعض الصناعات الاستخراجية كالأسمنت والأدوية والفوسفات والبوتاسي، وهذا يجعل حجم الصادرات الأردنية قليلاً جداً مقارنة بحجم ما يستورد من الخارج من سلع وخدمات. كما يعاني الاقتصاد الأردني من عجز بالميزانية العامة يتم تمويله عبر الدين العام الداخلي والخارجي والذي بلغ 86.2 % من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2015، ونسبة بطالة مرتفعة تجاوزت الـ 13%.

وفي ظل تلك الأوضاع الاقتصادية المتردية، رتبت الأزمة السورية أعباءً إضافية على الاقتصاد الأردني، بالإضافة إلى الظروف الإقليمية والصراع الخليجي الذي ألقى بظلاله على الاقتصاد الأردني، وبالنسبة للأزمة السورية: كان أبرز انعكاساتها الاقتصادية متعلقاً بملف اللاجئين السوريين في الأردن، حيث يبلغ عددهم 1.3 مليون لاجئ وتبلغ كلفة استضافتهم، بحسب الحكومة الأردنية، 6 مليار دولار عن الفترة (2011-2015)، في حين تبلغ التكلفة التقديرية لخطة الاستجابة للأزمة السورية للأعوام (2016-2018) بنحو 7.9 مليار دولار لم يتلق الأردن منها إلا حوالي 30 % كمساعدات دولية. كما أن إغلاق المعابر الحدودية مع سوريا أوقف حركة التجارة البينية والتي تقدر بـ 600 مليون دولار، إضافة إلى تأثر الصادرات

والواردات الأردنية والتي كانت تعتمد على ميناء اللاذقية.

أما بالنسبة للأزمة الخليجية وانعكاساتها على الاقتصاد الأردني: فقد تمثلت بتأثير حجم المساعدات التي يتلقاها الأردن من دول مجلس التعاون الخليجي، بجانب انخفاض حجم الاستثمارات الخليجية في الأردن، إضافة إلى تلقي قطاع الزراعة الأردني لوحده خسائر تقدر بـ 15 مليون دولار نتيجة توقف الصادرات إلى قطر، والتي تستحوذ على نسبة 11% من الصادرات الأردنية. كما أسمى تحسن العلاقات السعودية العراقية وإعادة افتتاح معبر عرعر بين البلدين بخسائر إضافية للاقتصاد الأردني.

محددات سياسية

يمكن القول بأن الأردن اليوم يعيش أصعب اللحظات السياسية في تاريخه، فهو محاط بأزمات معقدة من أركانه الأربع تختلط فيها قوى إقليمية ودولية، وتهدد أمن المنطقة برمتها فكيف بالأردن؛ فعلى حدوده الشمالية والشرقية مع سوريا والعراق يظهر خطر الميليشيات الإيرانية وبقايا تنظيم الدولة "داعش"، إضافة إلى تعدد الأطراف الإقليمية والدولية المنخرطة في الصراع السوري وعلى رأسها روسيا وتركيا، وما لذلك التداخل الإقليمي المصلحي من أثر على توجهات السياسة الأردنية، وبخاصة اتجاه حلفائه التقليديين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية.

كما يواجه الأردن على حدوده الجنوبيّة الأزمة الخليجية وتداعياتها الاقتصادية والسياسية المتعلقة بانقسام المنطقة إلى محاور لم يعد من الممكن انتهاج الحياد كسياسة حيالها، حيث تختلط المحاور الجديدة في المنطقة بكل ملفاتها الشائكة وفق أجندات متناقضة تجعل الموقف الأردني سياسياً بغاية التعقيد، وبالتحديد حيال ما يجري على حدوده الغربية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل فيما يخص قرار الولايات المتحدة بنقل سفارتها إلى القدس؛ إذ يقف الأردن اليوم وحيداً تقريباً مع القيادة الفلسطينية في وجه نقل السفارة الأمريكية وما يُشاع حول "صفقة القرن" التي تستهدف تصفيه القضية الفلسطينية وما قد يستتبع ذلك من ارتادات قد تصل لمس البنية демوغرافية للأردن، إضافة لما يحمله القرار الأمريكي بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل من فقدان الأردن حق الإشراف على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، الأمر الذي يفقد النظام الأردني جزءاً من شرعنته الدينية في الحكم، وفي هذا الإطار تسعى الدبلوماسية الأردنية إلى عدم التورط المباشر في صراعات المحاور الإقليمية، ولعب دور حيادي قدر الإمكان بغية حشد الدعم الإقليمي في صراعها ضد القرار الأمريكي، خصوصاً في ظل ما يبدو أنه رضا مصري سعودي إماراتي عن القرار، ومحاولات للضغط على الأردن للتغيير مواقفه عبر وقف المساعدات المالية الخليجية، وضغط صندوق النقد الدولي وشروطه التعجيزية لمنح القروض للأردن، مما حدى بالأردن للتوجه نحو محور قطر تركيا ومن خلفهم إيران وروسيا لمواجهة الأزمات المحيطة به من جهاته الأربع، وذلك في إطار سياسة اللعب على المحاور، والتي على ما يبدو قد آتت أكلها في مؤتمر مكة الأخير، الذي دعت إليه المملكة العربية السعودية لإنقاذ الأردن من أزمته الاقتصادية.

خلاصات: (مواقف جديدة)

من خلال قراءة تطورات السياسة الأردنية ومحدداتها في ظل المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية، يمكن الوصول إلى عدة نتائج بخصوص طبيعة الموقف الأردني وتحولاته تجاه أزمات المنطقة بشكل عام، وبخصوص الملف السوري والجبهة الجنوبية بشكل خاص، وفقاً لما يلي:

الحياد والنأي بالنفس: ليس من السهل أن تواجه دولة صغيرة تعتمد على المساعدات مثل الأردن كل تلك الأزمات على

حدودها، والتي تشهد انقسامات وصراعات محاور إقليمية ودولية تلقي بظلالها على الداخل الأردني بشكل أزمات أمنية اقتصادية، وفي ظل تلك الظروف المحيطة بالأردن، تبدو مبررة سياساته الساعية إلى النأي بنفسه أو الحياد عن التورط المباشر في صراع المحاور، وتجنب التحول إلى رأس حربة في مواجهة التمدد الإيراني في سوريا دفاعاً عن الخليج، وهو الدور الذي يريده بعض حلفائه له؛ لذا فإن سحب الأردن لسفيره في طهران بعد أيام من مؤتمر مكة لا يعتبر تورطاً أردنياً في المواجهة الخليجية الإيرانية، بقدر ما يبدو أنه تجزئة لملف العلاقة مع طهران إلى جانب أمري يستمر التنسيق فيه على الحدود العراقية والسورية، وجانب دبلوماسي يمكن تعطيله بشكل يضمن للأردن استمرار الدعم الاقتصادي الخليجي ولا يؤثر على التنسيق الأمني مع طهران، كما يمكن فهم هذا التصرف الأردني بشكل رسالة لباقي المحاور في المنطقة بعودته إلى المحور السعودي وتصفية الخلافات التي اعتبرت العلاقة بين الطرفين، خصوصاً أن سحب السفير الأردني من طهران قد سبقه إلغاء اتفاقية التجارة الحرة مع تركيا.

الواسطة في الجنوب: تشكل المنطقة الجنوبية في سوريا اليوم، نقطة تتشابك فيها مصالح لأطراف إقليمية (إيران، إسرائيل) وأطراف دولية (الولايات المتحدة، روسيا)، فيما يغيب دور الأطراف المحلية (المعارضة والنظام) ويظهر دور الأردن بشكل كبير في تحديد مصير المنطقة الجنوبية عبر دور الوسيط بين الولايات المتحدة وروسيا (قناة من التصادم) من جهة، وبين إيران وإسرائيل بشكل سري من جهة أخرى، وفقاً لما رشح من تسريبات حول لقاء غير مباشر بين وفدين إسرائيلي وإيراني في عمان، ويمكن ترجيح حدوث هذا اللقاء دور الأردن ك وسيط بين الطرفين من خلال 1- تصريحات السفير الإيراني في عمان حول عدم نية بلاده المشاركة في أي عمل عسكري في الجنوب السوري، ونفي أي وجود إيراني هناك، حيث يؤكد صدور رسائل التطمين الإيرانية لإسرائيل من عمان واستخدام وسيلة إعلام أردنية (صحيفة الغد) إلى أهمية الدور الأردني في الوساطة بين الطرفين، 2- انخفاض وتيرة الضربات الإسرائيلية للمواقع الإيرانية في سوريا قياساً بالفترة الماضية، وقد يُشير ذلك إلى حدوث تفاهم بين الطرفين يقتضي انسحاب إيران من الجنوب السوري مقابل وقف أو تخفيض الضربات الإسرائيلية.

تقاطع المصالح: من المرجح أن تنجح الوساطة الأردنية بين الأطراف الإقليمية والدولية بإطارها العام في تجنب المنطقة الجنوبية من سورية معركة كبرى و شاملة، ولكن قد تبقى تفصيلات عالقة حول سلاح الفصائل وحرب تنظيم الدولة وتفكيك قاعدة التنف، وبموجب ذلك؛ يتحقق المطلب الأردني الإسرائيلي في إبعاد مليشيات إيران عن حدودهما، وتجنب الأعباء التي قد تترتب على اندلاع معركة كبرى في الجنوب السوري، وفي المقابل يمثل هذا الاتفاق لطهران خطوة تكتيكية لإعادة ترتيب أوراقها في سوريا، وصياغة استراتيجية جديدة في ظل الموقف الأمريكي المتشدد منها والضربات الإسرائيلية المكثفة لمواقعها، أما بالنسبة للولايات المتحدة فهي لن تمانع أي اتفاق يرضي حلفاءها (إسرائيل والأردن) ويحقق أمن حدودهما في ظل غياب استراتيجية أمريكية واضحة في سوريا ونيتها عدم التورط في مواجهة مباشرة مع موسكو، والتي يبدو أنها الرابع الوحيد في هذا الاتفاق الذي يعطيها مكسباً جديداً دون تكلفة باهظة على مستوى الأرض السورية، ونصرًا سياسياً على واشنطن الداعمة لفصائل المنطقة الجنوبية، حيث يمثل هذا الاتفاق، في حال إنجازه، فصلاً جديداً من فصول نجاح الاستراتيجية الروسية في تحقيق مكاسب شبه مجانية عبر اللعب على المصالح المتناقضة والمتضاربة للأطراف المنخرطة في الصراع السوري.

إعادة ترتيب الأولويات: تُشكل الوساطة الأردنية لإيجاد حلول سلمية مرضية لجميع الأطراف في المنطقة الجنوبية فرصة للأردن لتأمين حدوده الشمالية والشرقية مع سوريا والعراق من خلال تحسن علاقاته مع محور إيران، الأمر الذي يتتيح له الالتفات إلى قضية القدس الأهم في أولوياته الخارجية، بالإضافة إلى المكاسب الاقتصادية الناجمة عن إعادة فتح المعابر مع

السورية، والمشاركة في عملية إعادة إعمارها، حيث تعتبر سورية من أكبر المستوردين للإسمونت الأردني قبل الأزمة، الأمر الذي سيساهم في التخفيف من أزمة الأردن الاقتصادية.

مسك العصا من المنتصف: على الرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها الأردن، والأزمة الداخلية المتمثلة في الاحتجاجات الشعبية؛ إلا أن حكمة السياسة الأردنية في تطبيق أزمتها الداخلية لا يقل حكمة عن سياستها الخارجية، والتي استثمرت الأزمات المحيطة بها وأتقنت اللعب على المحاور المتتصارعة الثلاثة – (محور "الممانعة"، محور قطر تركيا، محور السعودية والإمارات) – في المنطقة، حيث أصبح الأردن اليوم "ببيضة القبان" بالنسبة لكل من المحاور بحكم موقعه الحدودي مع أزمات سورية والعراق وفلسطين، ودوره كبوابة للحلول السلمية لتلك الأزمات عبر الوساطات التي تتيحها سياساته الحيادية مع الأطراف المتتصارعة في تلك الأزمات، وبذلك السياسة يكون الأردن قد ضمن حماية أمن حدوده بفتح قنوات للتواصل مع طهران والنظام السوري، وانضم على المستوى الاقتصادي إلى قائمة الدول المستفيدة من الأزمة الخليجية عبر سياسة مسک العصا من المنتصف حيالها، وهو ما يثبته مؤتمر مكة لدعم الأردن وإنقاذه من أزمته الاقتصادية، وما تبعه بعد أسبوع من استقبال عمان لوفد قطري برئاسة وزير الخارجية، كما أنه ضمن عدم تهميشه على المستوى السياسي فيما يخص ملف العلاقات الأمريكية الخليجية من جهة، وملف القدس وصفقة القرن من جهة أخرى، وهو ما سبب حالة الجفأة مع محور الإمارات السعودية منذ وصول ترامب إلى البيت الأبيض.

خاتمة

لا يمكن في ظل مواقف الداعمين لفصائل المنطقة الجنوبية اليوم التنبؤ لها بمصير أفضل مما آلت إليه سباقاتها من المناطق السورية، والتي استحوذ عليها النظام بالدعم الروسي، سواء كان بالعمليات العسكرية أو بالتسويات؛ إلا أن الجنوب اليوم يمكنه تجنب عمل عسكري وحشى وشامل على غرار ما حدث في أحياء حلب الشرقية والغوطة، وذلك بحكم موقعه الحدودي مع الأردن وإسرائيل، وما يمكن أن يرتبه مثل هذا العمل العسكري من أعباء كبرى على البلدين وعلى رأسها موجة اللاجئين كبرى باتجاه الأردن؛ ولذا فمن المرجح أن يتم تصفية الوجود العسكري للمعارضة في الجهة الجنوبية وفق تسوية تتمثل خطوطها العريضة في انتشار النظام على حدود الأردن وإسرائيل وسيطرته على المعابر الحدودية مع الأردن معبقاء من يرغب من فصائل المعارضة كشرطة محلية لحفظ الأمن داخل البلدان ضمن احتمالية تسليم سلاحها الثقيل، ولكن يبدو أن الطرفين الخاسرين في هذه الصفة (إيران وفصائل المعارضة السورية) لا يزال لديهما رغبة في تخفيف الخسارة بعد تحسين شروط التفاوض على تفاصيل الاتفاق، وتلك الرغبة تفسر تلاؤ إيران في سحب ميليشياتها من الجنوب السوري وما يرافقها من تحركات عسكرية محدودة، في محاولة للضغط على الأطراف الرئيسية للاتفاق (الولايات المتحدة والأردن) لتحسين شروط التفاوض بالنسبة للانسحاب الإيراني من مناطق الجنوب السوري، مقابل الضغط على (روسيا) للتفاوض على تواجدها في مناطق أخرى ك "القصير" في ريف حمص، وكذلك الأمر بالنسبة لفصائل المعارضة التي أعلنت نيتها خوض المعركة مع النظام، فيما يبدو أنه رغبة بالضغط على الضامنين لاتفاق خفض التصعيد وبخاصة الأردن بعد رفع الولايات المتحدة غطاء الحماية عنها، وذلك لتحسين شروط أي تسوية محتملة.

ما يحدث اليوم في الجبهة الجنوبية السورية، وما حصل سابقاً لباقي الجبهات، يمكن اعتباره حاصل جمع الأخطاء التي تراكمت على مدار الأعوام السبعة للثورة بشقيها السياسي والعسكري، والتي أدت إلى ارتهان قرار المعارضة الداعمين وتغيير موقف هؤلاء الداعمين باتجاه مرونة أكبر فيما يخصبقاء الأسد في الحكم، وفي هذا الإطار يمكن فهم الموقف الأردني، والذي طاله ما طال غيره من مواقف الداعمين للثورة السورية كالموقف الفرنسي وال سعودي والتركي.

[لتحميل الدراسة كملف PDF اضغط هنا](#)

المصادر: